SUMERIA
Sumer Foundation for International Affairs
مؤسسة سومر للشؤون الدولية

التغير المناخي
والنزاعات المسلحة في العراق

www.sumeria.iq

مقدمة

تحظى ظاهرة التغير المناخي باهتمام دولي بالغ لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على مجالات الحياة المختلفة، ومع التقدم العلمي والتقني الذي بلغته الدول، بات المجتمع الدولي أكثر وعياً بضرورة التحرك لكبح تداعيات هذه الظاهرة وتأثيرها السلبي، اذ يمتلك الجيل الحالي الوسائل ويتحمل المسؤولية ايضاً لتفادي النتائج الوخيمة المترتبة على تفاقم ظاهرة التغير المناخي.

وفي العراق، الذي يعرف بتطرف خصائصه المناخية في طيلة أيام السنة، حيث تصل درجة الحرارة الى (50) درجة مئوية، فان التغير المناخي بدأت تظهر ملامحه وآثاره بشكل واضح، حيث يكاد لا يخلو شهر من أشهر السنة الا وفيه ظاهرة من ظواهر التغير المناخي، ولا شك ان هذا الامر تظهر انعكاساته على الوضع السياسي والاقتصاد بشكل عام والأمني بشكل خاص.

غالباً ما اقتصرت النقاشات العلمية حول تأثيرات التغيرات المناخية في العراق على الجوانب البيئية والاقتصادية، الا ان التركيز على تبعات التغير المناخي وتأثيره على النزاعات لم يحظ بالاهتمام الكافي، حيث يعاني البلد من ظواهر خطيرة تهدد السلم المجتمعي بفعل التغير المناخي، في مقدمتها شحة المياه بالدرجة الأساس، الى جانب ارتفاع درجات الحرارة وازدياد نسبة التصحر وتصاعد موجات الغبار، **ويسلط هذا التقرير الضوء على مخرجات الحلقة النقاشية الي أقامتها مؤسسة سومر للشؤون الدولية SUMERIA بشأن تأثير التغيرات المناخية على نشوب النزاعات المسلحة و تفاقمها في العراق.**

اولاً: العلاقة التغير المناخي بالنزاعات في العراق

لا ريب ان اثار وانعكاسات ظاهرة التغير المناخي في العراق لا تختلف عن الدول الأخرى، وان كان الامر نسبياً، ولعل تصنيف ظاهرة التغير المناخي على انها من الظواهر الخطيرة المهددة للأمن الدولي لا تستثني العراق، سيما بعد تصنيفه كأحد اكثر البلدان عرضة للتغيرات المناخية، ولذلك فأن التغيرات المناخية تحمل اثاراً قد تتفاوت حدتها من مكان الى اخر الا انها تشمل جميع الدول، وهذا ما يجعل التحدي الأساس للسياسة الخارجية للقرن الحادي والعشرين يتمثل في مواجهة زيادة عدد السكان وارتفاع درجات الحرارة وشحة الموارد المائية وتلوث الهواء الى جانب انتشار الامراض والاوبئة وارتفاع سطح البحر كل هذه التطورات ستدفع الى زيادة الهجرات الجماعية نحو الأقاليم والمناطق الخصبة مما يؤدي بالنهاية الى صراعات ونزاعات جماعية ما لم يسارع الفاعلين في النظام الدولي الى التعاون من اجل معالجة الاثار المحتملة للتغيرات المناخية.

وبالتركيز على التغير المناخي في العراق فأنه غالباً ما يشهد العراق فصلين في السنة فقط وهما الصيف والشتاء بالمقارنة مع الدول المجاورة التي تشهد أربعة فصول وبمدد زمنية منتظمة، وهذا في الواقع له ارتدادات على سيكولوجيا المجتمع والاقتصاد الوطني وزيادة مسببات العنف، حيث تأثر العراق بشدة في العقد الأخير بتغير المناخ وتزايد درجات الحرارة بشكل كبير حتى تخطت (50) درجة مئوية، وفرض هذا الارتفاع في درجات الحرارة من جهة وانخفاض هطول الامطار من جهة أخرى على وزارتي الزراعة والموارد المائية عام 2021 تقليص الأراضي المتاحة لزراعة المحاصيل الحيوية بنسبة (50%) بسبب النقص الحاد في المياه، اذا يفقد العراق سنوياً نحو (14.7 %) من مخزونه المائي نتيجة التبخر، الى جانب ذلك يشكل النمو السكاني العالي في العراق ضغطاً على الموارد الاقتصادية والخدمات الأساسية ويفاقم مؤشرات العنف الناتجة عن التغير المناخي.

يواجه العراق تحديات كبيرة بشأن التغير المناخي وتتطلب استجابة سريعة قبل مضاعفة الاثار المحتملة، فعلى الرغم من ان العراق بدأ خطوات بشأن التغير المناخي وصادق على اتفاقية باريس عام 2021 الا ان هنالك الكثير من التحديات الأخرى التي لا زالت تحتاج الى معالجات جادة وتشمل هذه التحديات في عدم كفاية المؤسسات المعنية بترجمة سياسات التكيف الى مشاريع على ارض الواقع، وقلة البيانات والتحليلات المتعلقة بتأثيرات تغير المناخ على مختلف القطاعات والمجتمعات وضعف إجراءات الرصد والابلاغ، فضلاً عن استراتيجيات التمويل غير الفعالة التي تتطلب دعماً دولياً وتعاوناً بين المؤسسات الوطنية، كما ان زيادة نسبة التصحر في العراق وشحة المياه وتراجع مستوى الخدمات يفضي بالنتيجة الى ظهور العنف ونزعات التمرد وخاصة في وضع ينتشر فيه السلاح بيد السكان وتنمو فيه القوى الموازية للدولة.

ان فقدان سبل العيش في المناطق الريفية العراقية - ذات الترابط العائلي والعشائري- نتيجة شحة المياه والجفاف تشكل مدخلاً مهما لفهم طبيعة العلاقة بين النزاعات والتغير المناخي في العراق خاصة في المناطق أو المحافظات الأكثر جفافاً، وهنا لابد من الإشارة الى ان درجة تأثير التغير المناخي في العراق على الجماعات والعشائر موزعة توزيعاً متفاوتاً وهي أكبر عموماً بالنسبة للأشخاص المحرومين من التنمية وكذلك هو الحال بالنسبة للتمايز الإقليمي بين محافظات العراق، حيث ان جنوب العراق يختلف عن وسطه وشماله فكلما تقدمنا باتجاه الجنوب من الشمال كلما كانت محفزات العنف اكبر نتيجة المتغيرات المناخية، ولا شك ان مخاطر العنف المحلي نتيجة المتغيرات المناخية في المناطق الزراعية الديمية يبدو أوضح من مراكز المدن، فسكان الاهوار مثلاً في جنوب العراق يعانون من الفقر وتردي واقع الخدمات الرئيسية مثل مياه الشرب وعدم توفر الطاقة الكهربائية ونقص الخدمات الصحية والتعليمية، يشكل لهم التغير المناخي عبئاً مضاعفاً وتهديداً على حياتهم وسبل عيشهم بما ينذر بظهور نزاعات عنيفة على الموارد الضامنة للعيش، الا ان الامر ليس بهذه السهولة في العراق، حيث يحتكم سكان المناطق الريفية غالباً الى احكام

واعراف تسمى بالسناين- تشريعات محلية غير رسمية- بموجبها يتم فض النزاعات والخلافات بين اطراف النزاع، ولذلك قد تكون هذه السناين هي طوق امان الى جانب القوانين العراقية النافذة في تخفيف حدة الصراعات والعنف في المناطق الخاضعة للمتغيرات المناخية.

وعلى الرغم من العلاقة السببية بين التغيرات المناخية والنزاعات المسلحة لا تزال خاضعة للبحث والنقاش في العراق، الا ان المشاركون في الورشة اجمعوا على ان شحة المياه الى جانب وارتفاع درجات الحرارة وازدياد نسبة التصحر وتصاعد موجات الغبار هي اهم المتغيرات المناخية التي ينبغي مواجهتها بشكل عاجل، توقعوا ان المستقبل القريب والمتوسط ينذر بنزاعات مسلحة نتيجة تغير المناخ، وقد تختبئ هذه النزاعات خلف الصراع السياسي والأمني، كما حددوا نطاق النزاعات المحتملة والناتجة عن تغير المناخ في أطراف المدن حيث يكون الميل الحاد للنزاعات المسلحة أكثر من مراكز المدن وهذا ما يتسبب بهجرة السكان من الريف نحو المدن، وبشكل متصل فأن المشاركون لم يتجاهل ايضاً ان تاريخ العراق مليء بشواهد العنف والنزاعات بين المجاميع السياسية والقبلية من اجل اشباع الحاجات الأساسية، وان هذا العنف لن يتوقف بالمستقبل القريب وقد يكون التغير المناخي هو المحفز الذي تكمن خلفه النزاعات القادمة خاصة مع انتشار السلاح ونمو الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة.

وتوصل المشاركون الى ان التغيرات المناخية لها انعكاسات على واقع ومستقبل النزاعات في العراق، وقد تتجلى هذه الانعكاسات بصور واتجاهات رئيسية تتمثل بالآتي:

1. **العنف الداخلي والنزاعات القبلية:** ان تغير المناخ والنزاعات قد يكونان مترابطين بشكل غير مباشر أي ان العوامل التي تلعب دوراً في زيادة مخاطر النزاعات قد يعززها تغير المناخ، لا سيما وان حضورها أصبح قوياً للغاية في الوقت الراهن بعد تحولها الى متغير يهدد مستقبل المجتمعات المحلية التي تعتمد اعتماداً كلياً على الموارد الطبيعية، لا سيما وان تأثير التغير المناخي على الموارد الطبيعية مقترناً بالضغط الديموغرافي والاقتصادي والسياسي الذي يساهم بتقويض قدرة الدول على تلبية احتياجات مواطنيها وتزويدهم بالموارد الأساسية الضامنة لسبل معيشتهم، وهذا ما يؤدي بدوره الى هشاشة الدول وتصاعد النزاعات الداخلية يأجج بؤر الصراع، فكلما ضعفت قدرة الحكومة ومؤسسات الدولة عن توفير تلك الموارد كلما زادت فرص العنف والنزاعات العراق، بشكل عام يمكن القول ان استمرار تصاعد مخاطر التغيير المناخي في العراق سيجد حتماً انعكاساته على العنف الداخلي والنزاعات القبلية المعتمدة على الزراعة الديمية ويهدد استقرار العراق وشرعية الحكومات.
2. **ازدياد الحاضنات للمجاميع الإرهابية:** يصاحب التغيرات المناخية غالباً تغيرات جيوسياسية يبدو تأثيرها بوضوح في حال حدوثها في المناطق الهشة امنياً، والعراق لا يزال يشهد بين مدة وأخرى هجمات

إرهابية لبقايا التنظيمات الإرهابية التي تستثمر المتغيرات لتنفيذ هجماتها أو زيادة اعدادها عبر تجنيد السكان المحليين، وعليه؛ فأن المخاطر تتضاعف بوجود كيانات إرهابية ومؤيدين لها خاصة مع تصاعد نسبة الفقر وضعف فرص التنمية، كما ان التنظيمات الإرهابية تسعى الى سد الثغرات التي تخلفها الدولة، حيث تعمل على تأمين متطلبات السكان المحليين او الداعمين لها من اجل الحصول على الشرعية وبناء الثقة لأجل بسط نفوذها في تلك المناطق، كما ان شحة المياه وانعدام الامن الغذائي في المناطق المضطربة امنياً يكون فيها السكان اكثر عرضة للتجنيد من قبل المنظمات الإرهابية التي يمكن لها ان توفر حوافز اقتصادية وسبل عيش بديلة عن تلك التي عجزت الدولة عن تأمينها.

3. **تزايد التوترات الاجتماعية بشأن الحصول على الماء والغذاء:** تؤشر تقديرات وزارة البيئة العراقية وبعض التقارير الدولية ان العراق يعاني من ندرة مياه حادة تتضح انعكاساتها على المجتمعات المحلية في جنوب العراق وخصوصاً مناطق الاهوار، وهذا ما أكدته الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق السيدة جينين هينيس- بلاسخارت في احاطتها الى مجلس الامن بتاريخ 24/شباط/ 2022، وترجع أسباب ندرة المياه في العراق ازدياد عدد السكان من جهة وتخلف البنى التحتية ومشاريع الري من جهة أخرى، ومع ذلك فأن ندرة المياه في تلك المناطق ليس مجرد تهديد يلوح في الأفق، ولكنه خطر حقيقي قائم، كما هو الحال في أجزاء أخرى من البلاد، حيث ان تقلص المساحات المزروعة يزيد فرص تصاعد التوترات الاجتماعية وبشأن الحصول على الغذاء والماء.
4. **تنامي ظواهر العنف القائمة على النوع الاجتماعي:** يحفز التغير المناخي تنامي ظواهر العنف ضد الاطفال والنساء لا سيما وان الكثير من التقارير الدولية الخاصة بالمناخ تؤكد تلك العلاقة وتحذر من اثارها وعواقبها، حيث ان تشرد النساء والأطفال على أثر انعدام الامن الاقتصادي والاجتماعية والتفاوتات الناتجة عن التداعيات المناخية على الزراعة وسبل العيش، يجعل النساء والأطفال الأكثر عرضة لمخاطر العنف المنزلي وزواج الأطفال والزواج القسري وازدياد نسبة المتخلفين عن الالتحاق بالمؤسسات التعليمية بما في ذلك العنف الجنسي، خصوصاً وان العراق لا يزال متأخرا في مجال مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي حيث يعاني نقص في التشريعات والقيود القانونية التي تحد من حالة العنف القائمة على النوع الاجتماعي، الى جانب ذلك فأن المخاوف تزداد مع انتشار ظاهرة الاتجار بالبشر حيث تصبح النساء النازحات نتيجة ظروف مناخية اكثر عرضة للابتزاز والعنف.

5. **تزايد موجات النزوح الجماعي والهجرة القسرية:** تنذر مخاطر التغير المناخي المتمثلة بندرة المياه وتصاعد الملوحة في الأنهار والروافد وفي وسط وجنوب محافظات العراق بمستويات نزوح وهجرة غير مسبوقة من المناطق الزراعية الى مراكز المدن او الى المحافظات المجاورة كما توضح **(الخريطة-1)**. وقادت تلك المتغيرات الى الضغط القطاع الزراعي، وضعف قدرة السكان على مواكبة التغيرات المناخية القاسية، ما جعل الكثر من الاسر المعتمدة على الزراعة غير قادرة على ضمان سبل عيشها بطريقة مستدامة، واضطرها الواقع الهش الى النزوح والهجرة صوب المدن القريبة او المجاورة.

الخريطة 1: حركات النزوح الناجم عن تغيُر المناخ في وسط وجنوب العراق

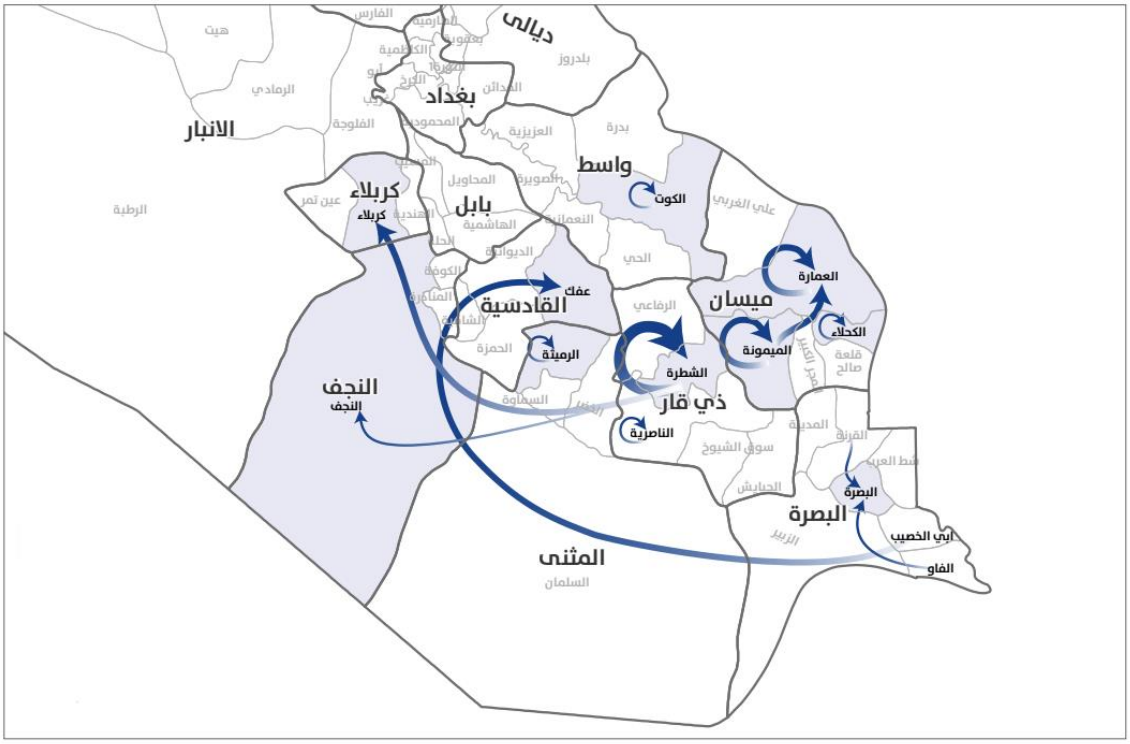

المصدر: تقرير منظمة الهجرة الدولية: النزوح الناجم عن تغيُر المناخ – جنوب العراق 2021

المحور الثاني: النتائج والتوصيات النهائية

اولاً: إجراءات مباشرة

1. تشكيل خلية أزمة للتعامل مع آثار التغير المناخي، على غرار خلية الازمة للإصلاح الاقتصادي والمالي المرتبطة مكتب رئيس الوزراء.
2. إلزام المؤسسات المعنية والمستفيدين بضرورة الالتزام بقرارات الحكومة بشأن تنظيم تقسيم المياه بين المناطق الزراعية بشكل عادل لتقليل مخاطر التغيرات المناخية والنزاعات المسلحة.
3. السرعة في ربط العراق بالمشاريع والمبادرات الإقليمية والدولية المعنية بتخفيف اثار التغيرات المناخية مثل مبادرة الشرق الأوسط الأخضر
4. يجب توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) والمنظمات الدولية المعنية بالمناخ، لتقديم المشورة والدعم ومساعدة العراق في معالجة الاثار السلبية لتغيرات المناخ والتدهور البيئي ليشمل الدعم تقليل الاخطار الأمنية المتعلقة بالمناخ.
5. ادماج ملف تأثيرات التغير المناخي في المناطق المحررة بجهود مكافحة التطرف والقضاء على تنظيم داعش.
6. توعية المجتمع بمخاطر تغير المناخ وتحفيزهم للمشاركة الفردية والجماعية في تخفيف اثارته عبر المحافظة على البيئة والاستهلاك الرشيد للموارد المائية.

ثانياً: إجراءات متوسطة المدى

1. العمل على تأسيس هيئة أو مجلس اعلى للمياه والتغيرات المناخية على تكون توصياته ملزمة للمؤسسات الحكومية وشركات القطاع الخاص والمجتمع المدني، الى جانب تحديد نسبة مئوية من وفرة عائدات النفط لأعداد استراتيجية تمويل للمشاريع الخاصة بتخفيف حدة اثار المناخ المتغير لا سيما في المحافظات الأشد تأثراً.
2. وضع استراتيجية طويلة الأمد للسياسات المائية والتغييرات المناخية "ورقة خضراء" وبمساعدة المنظمات الدولية وبما ينسجم والتزامات العراق مع اتفاقية باريس بشأن المناخ، واستثمار تحدي المناخ وتحويله الى فرصة للتعاون في جهود الاعمار وبناء السلام بعد الحرب.

3. سن تشريعات وقوانين جديدة وتحديث القوانين النافذة بما يتماشى مع متطلبات الدولية لمواجهة التغيرات المناخية
4. إسناد المجتمع المدني والفرق التطوعية التي تعمل على تخفيف المتغيرات المناخية، الى جانب دعم انشاء مراكز دراسات مختصة بدراسة التغيرات المناخية أو انشاء اقسام في الكليات والجامعات تهتم بعلوم المناخ ومتغيراته، فضلاً عن عقد مؤتمر سنوي لمتابعة المتغيرات المناخية في العراق ومحيطة الإقليمي وما يحمله من اثار على واقع ومستقبل العراقي
5. تطوير أنظمة الرصد والمتابعة لتحديد اتجاهات تأثير التغير المناخي، والآثار التي يخلفها على السلم والاستقرار المجتمعي.

ثالثاً: إجراءات طويلة المدى

1. عقد شراكات منفعة متبادلة واتفاقات طويلة الاجل مع بلدان المنبع لنهري دجلة والفرات.
2. الاستثمار المستدام للمياه الجوفية عبر استخدام تقنيات حديثة وتشجيع مشاريع الطاقة النظيفة
3. تحلية مياه البحر - ومياه الانهار عندما تتطلب ذلك- واســـتخدام الطاقة المتجددة لإمدادات محطات تحلية المياه بالطاقة البديلة.
4. رفع كفاءة استخدام مياه الري والعمل على إيجاد طرق ري حديثة عالية الكفاءة، والتقليل من استهلاك المياه وبما يتلاءم مع نوعية المحاصيل وطبيعة التربة والظروف المناخية بهدف التكيف مع التناقص الحاد في الموارد المائية، وإعادة تأهيل مشاريع الري الرئيسية.
5. زيادة مرونة القطاع الزراعي تجاه تغير المناخ لحماية وتعزيز الأمن الغذائي للبلد والحد من تدهور التربة وزيادة الإيرادات الزراعية لتحقيق التنوع الاقتصادي والتقليل من مستوى الفقر ودعم المرأة الريفية من خلال استخدام التقنيات والتكنولوجيات الحديثة كجزء من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الخاتمة

يواجه العراق الكثير من التحديات المتعلقة بالمناخ، وبالخصوص الجفاف وشحة المياه وارتفاع درجات الحرارة لا سيما بعد تراجع نسب هطول الامطار بنسب كبيرة وزيادة اعتماده على جيرانه في تأمين التدفقات المائية، حيث تجد هذه التحديات لها انعكاسات واضحة على بنية المجتمع من جهة والاقتصاد الوطنية من جهة أخرى، فضلاً عن تأثيراتها الأمنية التي تتفاقم مع انتشار السلاح في المجتمع ونمو الهويات الفرعية، ولذلك يتطلب وضع التغير المناخي ضمن الأولويات الحرجة التي تتطلب استجابة سريعة، والسعي لتقليل المخاطر بشأن المناخ عبر التعاون مع المنظمات الدولية والمؤسسات الحكومية.